

إدارة الشئون القانونية

دراسات

إعداد :
الأستاذ / جاسم الأنصاري
مدير الإدارة القانونية

" مقومات الإدارة القانونية الناجحة "

توطئه للدخول في اعتبارات النجاح التي تجعل الإدارة عموماً والإدارة القانونية تأخذ هذه الصفة لا بد من شرح مبسط لدورها في خدمة الجهات التي بها تعمل سواء على مستوى القطاع الخاص (الشركات والبنوك وغيرها).
أو المؤسسات والهيئات الحكومية

وهي برأيي حسب التصنيف الإداري أجهزة (معاونة) للأجهزة الأصلية في هذه المنشآت التي ذكرت آنفاً كما أن هذه الإدارات من حيث القدرة القانونية والامكانيات البشرية تكون حسب اتساع هذه المنشآت وأهميتها (القطاع العام - أو الخاص (الشركات) فإن بعض هذه الإدارات على سبيل المثال عبارة عن مكاتب في إدارات شئون العاملين وبعضها عبارة عن إدارة مستقلة .

كما أن هذه الامكانيات تتوقف على حجم العمل وطبيعته في المؤسسة فنجد مثلاً أن هذه الأجهزة في البنوك (تعتبر إدارات مستقلة بها عدد من المحامين) ولها دور كبير في أعمال البنك .

ولكن لا بد هنا من التنويه إلى قدرة الإدارات القانونية في القطاع الخاص والبنوك أن المحامين الملحقين بهذه الإدارات يمارسون العمل القانوني أكثر اتساعاً من ناحية العقود وصياغتها والحضور أمام درجات التقاضي ممثلين بهذه الجهات وهذه الميزة لا تتوفر للمؤسسات والهيئات الحكومية من ناحيتين :

: أن قانون المحامات يستلزم في المحامي أن يكون متفرقاً أي أن لا يكون موظفاً عموماً مادة (١٢) في قانون المحاماة رقم ٤٢ لسنة ٦٤ .

: أن الدولة عند إنشاء القطاعات المختلفة ناطت بإدارة الفتوى والتشريع متابعة رفع الدعاوى من وعلى الحكومة ومؤسساتها المختلفة كما ناطت بها دراسة العقود والافتاء فيما يعرض عليها من حالات ، وهي بذلك قلصت دور الإدارات القانونية في الجهات الحكومية إلى أبعد مدى .
(المرسوم رقم ١٢ لسنة ٦٠)

-:

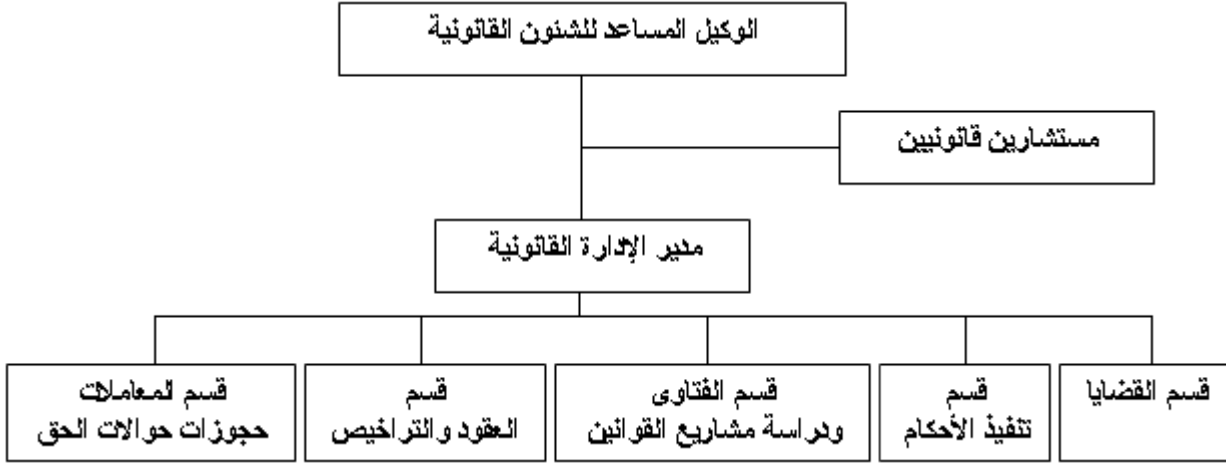
- ١ - الهيكل التنظيمي
- ٢ - وضوح الأعمال التي تقوم بها هذه الإدارات

" الهيكل التنظيمي "

ينقسم الهيكل التنظيمي للإدارات إلى عدة أقسام متخصصة تكثر وتقل طبقاً للاعتبارات المتعلقة بسير العمل ويندرج أكثر من تقسيم تنظيمي واحد بالنظر إلى هذه الاعتبارات لكن الاغلب الأعم من هذه الإدارات القانونية تتشكل من الأقسام التالية :

- ١ - القضايا - ومتابعة تنفيذ الأحكام .
- ٢ - الشكاوي .
- ٣ - التظلمات .
- ٤ - التحقيقات الإدارية .

- ٥ - العقود - التراخيص - مسودات المناقصات والمزايدات .
 ٦ - الفتاوى والدراسات القانونية .
 ٧ - دراسة مشاريع القوانين واللوائح والنظم .
 ٨ - الأعمال القانونية الأخرى - تقسيمات شرعية - تركات - تعويضات - حجوزات - حوالات حق .
 والواقع أن الغالب في تقسيم الإدارات القانونية في دولة الكويت هو أن يتم إنشاء أقسام في الإدارة القانونية وهي على سبيل المثال :



كما أن هذه ترتيب هذه الوظائف والتسميات الفنية القانونية تختلف من هيئة أو مؤسسة إلى أخرى فهي في بعض الأماكن ذات الكادر الخاص تكون التسميات :

- ١ - مدير عام الإدارة القانونية
 - ٢ - مدير إدارة
 - ٣ - محام أول
 - ٤ - محام ثاني
 - ٥ - محام ثالث
- أما في الكادر العام (الوظائف الحكومية)
 فتكون باحث قانوني باحث أول - رئيس قسم - مراقب - مدير إدارة
 ولاشك أن قانون الوظيفة العامة (قانون الخدمة المدنية)
 لم يعط أي اعتبار للخبرة الوظيفية بل ترك الأمر بالنسبة لتسمية باحث إلى مالا نهاية في سلم الوظائف العامة)
 وذلك سواء للوظائف القانونية وغيرها من الوظائف الأخرى .

الأعمال التي تقوم بها إدارة الشئون القانونية :

تتنوع الأعمال المسندة إلى هذه الإدارات كل حسب طبيعة الجهة التي تتبعها ، وغالبا يتركز العمل القانوني طبقاً للآتي :-

-
 وتشمل دراسة الدعاوى والمنازعات التي ترفع من الجهة أو التي ترفع عليها ، وإعداد الدفوع والدفاع اللازم لذلك ، وتقديم الأوراق والمستندات وتجهيزها لتقوم الفتوى والتشريع (نيابة عن الجهة الحكومية بالمرافعة بها أمام المحاكم على اختلاف درجاتها)
 ومتابعة الدعاوى التي تصدر فيها أحكام لتنفيذها كما يتم تقدير مباشرة الطعن على الأحكام من عدمه .

-
 تباشر الإدارة المختصة مباشرة التحقيق الإداري في المخالفات الإدارية التي تقع من الموظفين وإصدار التوصيات بها وإبداء الرأي القانوني في الشكاوى والتحقيق بها سواء من الجهات أو الأفراد والتصرف بهذه الشكاوى .

كما تقوم بالتعليق على التظلمات التي ترفع من الأفراد نتيجة صدور القرارات التنظيمية داخل المؤسسة أو الجهة الحكومية .

-
تتولى الإدارة دراسة العقود التي تقوم الجهة الحكومية بإبرامها ، كما يتم دراسة عقود المناقصات والمزايدات ووثائقها لتقديمها للمراجعة إلى الجهات الحكومية المختصة .
كما يتم دراسة التراخيص والعقود الإدارية التي تقدمها الجهات مثل تأجير أراضي الدولة واستغلالها .

-
تختص هذه الإدارات بإعداد الردود على التساؤلات التي تثور تطبيقاً لقوانين ولوائح هذه الجهات بالتعاون مع إدارة الفتوى والتشريع .
كما تقوم بدراسة مشاريع القوانين التي تقترحها الإدارات المختلفة في الجهة أو التي تحيلها الجهات الخارجية (مجلس الأمة - مجلس الوزراء) .

هذه هي معظم الأعمال المشتركة تقريباً بين الإدارات القانونية في الوزارات والجهات الحكومية .
وتختلف عنها في الجهات الخاصة تبعاً للأعمال الفنية التي تختص هذه الجهات .